

جمهوريّة مصر العربيّة



رَئِيسُ جَمْهُورِيَّةٍ

الجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

السنة الستون والستون	الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٤٤٤ هـ الموافق (٨ مارس سنة ٢٠٢٣ م)	العدد ٩ مكرر (ب)
-------------------------	---	---------------------

محتويات العدد**قرار رئيس مجلس الوزراء**

رقم الصفحة

قرار رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠٢٣ بتجديد ندب السيد القاضى/ أحمد حسن
سيد بندارى - الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة والمنتدب
وكيلًا بإدارة التقىش القضائى بوزارة العدل
٣
استراك لقرار مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٣ المنشور
٤
بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩ تابع الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢ .



٢٠٢٣ لسنة ٨٦٨

قرار رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتنصيب رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٢٢؛

وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٨؛

وبعد أخذ رأي وزير العدل؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُجدد ندب السيد القاضي/ أحمد حسن سيد بندارى - الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة والمنتدب وكيلًا بإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل ، للعمل عضواً بمكتب شئون أمن الدولة ، لمدة "سنة" اعتباراً من ٢٠٢٣/٣/٨ (بالإضافة للعمل) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تتنفيذـه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٠ شعبان سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٢ مارس سنة ٢٠٢٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبوى

استدراك

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩ تابع الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢
قرار مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٣ بأسس وضوابط نسب التعويضات على
كافة أنواع العقود ، قد سقط سهوا التقرير بشأن مقترن تحديد وتوحيد الأسس
والضوابط الخاصة بالفترة من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/٣/١ و حتى يوم الثلاثاء
الموافق ٢٠٢٣/١/٣١ تطبيقاً لنصوص القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٢ الصادر بشأن
تعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات
والخدمات العامة ، ومُرفق التقرير .
لذا لزم التنوية .

تقریر
شانز

مقرن تحديد وتوحيد الأسس والضوابط الخاصة بالفترة من يوم الثلاثاء الموافق ٢٢/٣/٢٠٢٢ و حتى يوم الثلاثاء الموافق ٢٢/٣/٢٠٢٣ م تطبيقاً لنصوص القانون رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢ الصادر بشأن تعديل القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة

في ظل العمل بأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م الصادر بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة، وبالإشارة إلى قرار السيد الدكتور المهندس/ رئيس مجلس الوزراء رقم: (١٦٧٧) لسنة ٢٠١٧م الصادر بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات، وتحقيقاً للهدف المرجو من إصدار القانون سالف الذكر، ونفاذًا لنص المواد: (الأولى- إصدار) و (الأولى- مكرراً) من هذا القانون فيما تضمنته من اختصاصات اللجنة المشار إليها بوضع أسس وضوابط ونسب التعويضات عن الأضرار الناشئة عن القرارات الاقتصادية الصادرة في الفترة من ٢٠١٦/٣/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١، والتي ترتب عليها الاخلال بالتوازن المالي لعقود المقاولات والتوريدات وتلقي الخدمات السارية خلال تلك الفترة، وذلك عن الأعمال التي يتم تنفيذها بدءاً من ١٩٣٢م وحتى نهاية تنفيذ العقد، وتطبيقاً لنص المادة: (الثالثة) من هذا القانون فيما تضمنته من التزام رئيس اللجنة العليا للتعويضات بعرض تقرير بالأسس والضوابط ونسب التعويضات زيادة أو نقصاناً - حسب الظروف كلما دعت الحاجة، على مجلس الوزراء تمهيداً لاعتمادها وإصدار التعليمات اللازمة للعمل بها في الجهات المختلفة ووفقاً لظروف الموازنة الخاصة بكل جهة، وانطلاقاً من مبدأ توحيد الضوابط والأسس والمعايير التي تحكم دراسة تحديد نسب التعويضات سالف الذكر وكيفية صرفها، فقد اجتمعت اللجنة العليا للتعويضات بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢، حيث قامت بمناقشة ودراسة الأسس والضوابط المقترحة من الأمانة الفنية للجنة المشكّلة بموجب قرار السيد أ. د. وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم: (٦٩) لسنة ٢٠١٧م، وانتهت إلى إقرار الأسس والضوابط التي تلتزم بها كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه حال إعدادها للدراسة قيمة التعويضات التي تستحق للمتعاقدين، وعلى قام السيد أ. د. وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بعرض تقريراً على السيد الدكتور المهندس/ رئيس مجلس الوزراء بشأن ذلك المقترح، والتي تم عرضه على مجلس الوزراء بجلسته رقم: (٨٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٧، حيث صدرت فيها موافقة مجلس على المقترح سالف الذكر، ونفاذًا لذلك فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (١٣) لسنة ٢٠١٧م بشأن أسس وضوابط ونسب التعويضات اللازمة لتطبيق أحكام قانون تعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر بالقانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م المعتمدة من مجلس الوزراء.

وفي ظل العمل باحكام القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢ المصدق بشأن تعديل القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة، وتحقيقاً للهدف المرجو من تعديل القانون سالف الذكر.

ونفاذًا لما تقدم، حيث تضمنت التوصيات الصادرة بجلسة مجلس الوزراء رقم: (١٨٩) المنعقدة بتاريخ ١٢/٤/٢٠٢٢، ما يلي: “يتولى السيد الدكتور وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تفعيل لجنة التعويضات بوزارة الاسكان والمرافق والممجتمعات العمرانية والتي تضم جميع الوزارات والجهات المعنية، وتكتيفها بدراسة ووضع معياره للأعمال المنفذة جندياً جميع المشروعات لمواجهة التغيرات التي حدثت مؤخرًا في الأسعار، وعرض ما يتم التوصل إليه في اجتماع مجلس الوزراء

تمهدأ لاعتماد معدلات الأسعار الجديدة وبحث تدبير صرف المخصصات المالية الازمة لها من موازنة الوزارات والجهات المعنية".

ولما كانت أسباب التغيرات التي حدثت مؤخراً في الأسعار تتمثل في الفجوات التمويلية ومشاكل تدفق السيولة النقدية وكيفية التعامل مع تلك الأزمة كأحد الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بوصفها... وفقاً للتكتيف القانوني السليم - من الظروف القاهرة التي لم يكن في وسع طرفي التعاقد توقعها أو تجنبها، مما أدى إلى الإخلال باتفاقية كافة قطاعات السوق المصري، وساهم في عدم وفاء المتعاقدين بالتزاماتهم التعاقدية المختلفة... وحال دون انجاز المشروعات القومية وفقاً لبرامجها الزمنية، الأمر الذي يقتضي تدخل الدولة لإعالة المتعاقدين مع الجهات العامة من عثرتهم الناتجة عن التغيرات التي حدثت مؤخراً في تلك الأسعار وإعادة التوازن المالي للتعاقدات العامة قدر المستطاع حفاظاً على مصداقية مثل تلك الجهات في تعاقدها وجيئتها في تنفيذها، وإعلاء للمصلحة العامة للدولة المتمثلة في تسيير كافة مرافقها العامة بانتظام واطراد.

وتطبيقاً لنصوص القانون رقم: (٤٤) لسنة ٢٠١٧م السالف ذكره وتعديله المشار إليه، وانطلاقاً من مبدأ توحيد الضوابط والأسس والمعايير التي تحكم دراسة تحديد نسب التعويضات محل تكليف مجلس الوزراء سلسلة الذكر وكيفية صرفها، فقد اجتاحت اللجنة العليا للتعويضات بجلسة اجتماعها رقم: (٥٦) المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/١٢م حيث قامت باستعراض نصوص القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م الصادر بشأن تعديل القانون رقم: (٤٤) لسنة ٢٠١٧م سالف الذكر، وأنتهت في محضرها إلى اقتراح العرض على مجلس الوزراء لتکليف اللجنة العليا للتعويضات نحو تحديد أسس وضوابط ونسب التعويضات عن الأضرار الناشئة بسبب القرارات الاقتصادية الصادرة خلال الفترة من ٣١/١/٢٠٢٢م وحتى ٣١/١/٢٠٢٣م، والتي تثبت خلالها الحرب الروسية الأوكرانية، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك المقترن ضمن جلسه رقم: (٤٥) المنعقدة بتاريخ ١٨/١/٢٠٢٣م.

وتفيد لموافقة مجلس الوزراء المشار إليها بعالية فقد اجتمعت اللجنة العليا للتعويضات، حيث قامت بمناقشة ودراسة الأسس والضوابط المقترحة من الأمانة الفنية للجنة المشكلة بموجب قرار السيد أ. د. م. / وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم: (٦٦٩) لسنة ٢٠١٧م، وانتهت إلى إقرار الأسس والضوابط التالية، وبحيث تلتزم بها كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م - المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م، حال إعدادها دراسة قيمة التعويضات التي تستحق للمتعاقدين، وتنشر بعرض مقتراح لنتائج الأسس ولهذه الضوابط الواردة في صدر هذا التقرير، وذلك على النحو الآتي:

أولاً، أنواع العقود التي ينطوي عليها أحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م - المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م:-

- يطبق القانون المذكور على كافة أنواع أعمال عقود المقاولات والتوريدات وتلقي الخدمات.
 - ولا تسري أحكام القانون المذكور على الأعمال التي يتأخر فيها المتعاقد عن التنفيذ، إذا كان التأخير في التنفيذ لسبب يرجع إلى إرادة المتعاقد، ولم تقم الجهة المتعاقدة بعد مدة تنفيذ العقد، وإذا قامت الجهة المتعاقدة بعد مدة تنفيذ العقد ووافقت السلطة المختصة على إعفاء المتعاقد من غرامة (مقابل) التأخير عن الفترة محل الدد، فيتم تطبيق القانون المذكور على تلك الفترة.
 - ثالثاً: المخاطبين بأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م - المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م:-

• تسرى أحكام القانون المشار إليه على وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات، ومصالح، وأجهزة لها موازنات خاصة . وعلى الشركات المملوكة للدولة وعلى وحدات الإدارة المحلية . خدمية كانت أو اقتصادية، وما يتباع هذه الجهات من وحدات ذات طابع خاص، ويشترط فيها على الأقل بـ: "الجهات".

١- كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يشترك فيها مع غيره من الأشخاص العلامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام .

٢- كل شركة تساهم فيها أو يمتلك جزءاً من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن (١٥٪) مع أشخاص خاص، وتختلف في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال.

٢- الشركات التابعة التي يكون لأحدى الشركات القابضة نسبة ٥٠٪ من رأس مالها على الأقل، ولو اشتراك في هذه الشركات نسبة أقل من ٥٠٪ من شركات القابضة أو الشخص - الاختصاص - العامة أو غيره من القطاعات العام

• ويتبرأ من قبيل الشركات المعنوية للدولة . على سبيل المثال وليس الحصر ، الشركات التالية :
- شركات التأمين

شیوه کاتالیز

350 / 351

١٢٦ - ٦٥٣

د. شرطت المهرباء

شركات التطبيقات

- الشركات الماء الشرب والصرف الصحي.
- الشركات الفرنس لها معاونة أعمال البنوك طبقاً لاحكام القانون رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠م سواء المملوكة أو منها بالكامل

الدولية (بنوك القطاع العام) أو التي يمتلك القطاع الخاص أسمها في روسيا أنها.

وغيرها من الشركات الأخرى يفضل النظر عن طبيعة شخصيتها الاعتبارية أو القوانين المنظمة لشئونها أو المساربة عليها.

ثانياً: النطاق الزمني لمريض الامس والظهور

تسرى هذه الأسس وذلك الضوابط . وفقاً لأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م الفعل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م .

٢٠٢٢/٣/٣١، على كافة أنواع اعمال عقود المقاولات والتوريدات وتلقي الخدمات المسارية خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/٣١ - ٢٠٢٢/٤/٣١، والتي ترتتب عليها الأخلاقيات والالتزامات العالية للشركة العاملة، وذلك لاطمئنان المقاولات والتوريدات وتلقي الخدمات التي

جرى تنفيذه اعتباراً من ٢٢/٣/٢٠٢٠ و حتى نهاية تنفيذ العقد، أي كان تاريخ إبرامها،
والغير في تحديد مدى سريان هذه الأقساط وذلك الضوابط على أي من أنواع تلك العقود هو بالأعمال موضوع هذا العقد من

حيث تتقدّمها خالل الفترة من ١/٣١/٢٠٢٣م وحتى ١/٣١/٢٠٢٤م، وهي نهاية تنفيذ تلك العقود، ولو كان نهاية هذه التقدّم لاحقاً على تاريخ ١/٣١/٢٠٢٤م، وب PCS ذكر في الحالات الآتية:

٤- بالنسبة إلى العقود التي تم فتح مظاريفها المالية (فيما يخص المتفاقصات والمتنازعات) أو تم إبرام عقودها أو صدور أوامر الإئتمان لها (بالنسبة إلى التعيينات المبنية على أمر الإئتمان المباشر) في تاريخ سلقي على يوم التأمين الموقوف.

استمر تنفيذها إلى ما بعد ذلك التاريخ، وطوال فترة تنفيذها، وحتى نهاية تنفيذ تلك العقود، وسواء كان تاريخ نهاية العقد

٧- بالنسبة إلى العقود التي تم فتح مظاريفها الفنية (فيما يخص المفاوضات والممارسات) أو تم إبرام عقودها أو صدور أوامر الإسناد لها (بالنسبة إلى التعاقدات المبنية على أمر الإسناد المباشر) في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/٣/١، واستمر تنفيذها إلى ما بعد ذلك التاريخ، وطوال فترة تنفيذها، وحتى نهاية تنفيذ تلك العقود، وسواء كان تاريخ نهاية العقد سابقاً على يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/٣/١، أم لا حاصل عليه.

٣- بالنسبة إلى العقود التي تم فتح مظاريفها الفنية (فيما يخص المفاوضات والممارسات) أو تم إبرام عقودها أو صدور أوامر الإسناد لها (بالنسبة إلى التعاقدات المبنية على أمر الإسناد المباشر) في تاريخ لاحق على يوم التلائمه الموافق ٢٢/٣/٢٠٢٢، واستمر تنفيذها إلى ما بعد ذلك التاريخ، وطوال فترة تنفيذها، وحتى نهاية تنفيذ تلك العقود.

- ٦- وتطبيقات ذات المبدأ فإن العقود التي لا تسرى عليها أحكام هذه الأسس وتلك الضوابط يمكن حصرها في الحالات الآتية:-
- بالنسبة إلى العقود التي تم فتح مظاريفها الفنية (فيما يخص المفاوضات والممارسات) أو تم إبرام عقودها أو صدور أوامر الإسناد لها (بالنسبة إلى التعاقدات المبنية على أمر الإسناد المباشر)، وتم الانتهاء من تنفيذها في تاريخ سباق على يوم الثلاثاء الموافق /٢٢/٣/٢٠٢٤م.

١- بالنسبة الى العقود التي تم فتح مظاريفها الفنية (فيما يخص الفنادق والمقمارسات) أو تم إبرام عقودها أو صدور أوامر الإسناد لها (بالنسبة الى التعاقدات المبنية على أمر الإسناد المباشر)، في تاريخ لاحق على يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/١/٢٠٢٠م .
٢- ولا يجوز الاعتداد بغير تاريخ فتح المظاريف الفنية (فيما يخص الفنادق والمقمارسات) أو تاريخ إبرام العقود أو صدور أوامر الإسناد (بالنسبة الى التعاقدات المبنية على أمر الإسناد المباشر)، حال تحديد مدي سريان القانون سالف الذكر وأساسه ووضوابطه على أيّا من أنواع العقود المشار إليها من عدمه.

و استثناءً مما تقدم، يجوز للجنة العليا للتعويضات دراسة الحالات التي لا تتضمن مُستنداتها أو ملفات عملياتها تاريخاً محدداً للتلاقي الإيجاب والقبول بين كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م - المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م وبين المتعاقدين معها وصولاً إلى تحديد تاريخ تلاقي هذا الإيجاب بذلك القبول بينهما، وذلك في ضوء الأوراق والمُستندات الواردة للجنة من الطرفين، ويتم اعتناد بذلك التاريخ - حال تحديد مدي سريان القانون سالف الذكر وأساسه وضوابطه - بعد عرضه واعتراضه من مجلس الوزراء.

رابعاً: التزامات المتعاقدين: يجب على المتعاقدين أن يتبعوا الاجراءات الآتية:-

على المتعاقدين سرعة التقدم إلى الجهة التي يعدها وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - المنصوص عليها في المادة: (الأولى) من القانون رقم: (٤٨) لسنة ٢٠١٧م - بطلبات التعويض شاملة على كافة بيانات التعاقد، واستعراض لكافة الأضرار التي حاقت بالتعاقد خلال الفترة محل سريان هذه الأسس وتلك الضوابط من حيث الزمان، ومدى تأثيرها على الاتزان الاقتصادي والمالي للعقد، وتقدير قيمتها من وجهة نظر المتعاقدين، بالإضافة إلى بيان ما تم صرفه من دفعات تحت الحساب ودفعات مقدمة وفروق أسعار، وذلك أولاً بأول، بما يتبع دراستها من حيث مدى انطباق القانون وأسسه وضوابطه من عدمه

- على حالة كل متعاق على هذه، وتحديد قيمة التعويضات المستحقة، ورفعها مُستوفاة الأوراق والمُسندات إلى السلطة المختصة لترقير ما تراه مناسباً في هذا الشأن، وطبقاً للبند ثالثاً من تلك الضوابط فيما يخص النطاق الزمني لسريانها.
- نقدم طلبات التعويض موقعة من أصحاب الشأن على نموذج الطلب المرفق بهذه الضوابط، على أن يرفق به نماذج التعهدات المرفقة بهذه الضوابط، ويتعين إرفاق صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للمتعاق أو من يفوضه في التوقيع على النماذج المشار إليها بحسب الأحوال، وإرفاق أصل سند التفويض.
- كما يرفق مقدماً الطلب كافة الأوراق والمُسندات المؤدية لصحة ما داد به من أضرار حاقت به - إن أمكن وإن وجدت - خلال الفترة محل سريان هذه الأسس وتلك الضوابط من حيث الزمان، ومدى تأثيرها على الازlan الاقتصادي والمالي للعقد محل الطلب خلال
- ويجب أن تكون المطالبة عمما تم تنفيذه فعلاً من أعمال على الطبيعة، ويتم دراسة قيمة التعويضات عن الأعمال المتبقيّة بعد إتمام تنفيذها.
- لا يجوز قبول طلبات التعويض الواردة على غير نموذج الطلب المشار إليه أو الغير مرفقة بنماذج التعهدات المشار إليها أو الغير مزدوجة بتوقيع المتعاق وختمه.

خامسًا: التزامات الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ١٧٠٤م - المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٤م.

- ٤- يفرد التعويضات المشار إليها في القانون الم المشار إليه قسم مستقل في موازنات كافة الجهات الخاضعة لأحكامه، ويصرف للأغراض الموضحة في ذلك القانون وعلى الوجه المبين في هذه الضوابط، على أن يتم صرف التعويضات في حدود الاعتمادات وبالتطبيق للأوضاع المالية المقررة، أو طبقاً لما يقرره مجلس الوزراء في هذا الشأن، ويتم صرف التعويضات - وفقاً لهذه الأسس وتلك الضوابط - من موازنات الجهات سالفه الذكر للعام المالي الحالى لحين إفراد قسم مستقل لها في موازنة العام المالى القائم وكذا الأعوام التالية وحتى نهاية تفقيه العقود التي ينطوي علىها أحكام القانون المذكور، وبموافقة السلطة المختصة في كل جهة من الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور.
- ٥- وفي جميع الأحوال يجب قبل صرف التعويضات الحصول على موافقة المسئول المالي بالجهة المتعاقدة والتي تفيد وجود الاعتمادات المخصصة وإتاحة التمويل اللازم لصرف قيمة التعويضات وذلك بعد مراجعة جهات التمويل المختصة في هذا الشأن، وبمراجعة الفيد الذي يحددها مجلس الوزراء، وقبل العرض على السلطة المختصة.
- ٦-ويراعى عدم صرف التعويضات في غير المدد المحددة من مجلس الوزراء، أو بقصد استنفاد الاعتمادات المالية، كما يراعى عدم صرف التعويضات في الشهر الأخير من السنة المالية إلا في الحالات الاستثنائية التي تقتضي بها ضرورة العمل وبموافقة السلطة المختصة.
- ٧- يتلزم جميع الجهات - المنصوص عليها في المادة: (الأولى) من القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧م بعد تعديليها بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م، والتي يسري عليها أحكام هذا القانون - حال دراستها لقيمة التعويضات المستحقة تطبيقاً للقانون المشار إليه وهذه الأسس وتلك الضوابط - بتطبيق نسب التعويضات المقدمة من مجلس الوزراء دون غيرها

- لا يجوز دراسة قيمة أي تعويضات لا يُقدم المتعاقد فيها طلبات بشأن التعويض عنها.

 - ويتلزم جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه حال دراستها لقيمة التعويضات المستحقة تطبيقاً للقانون المشار إليه بمراجعة ما سبق صرفه من دفعات تحت الحساب ودفعات مقدمة وفروق أسعار وفقاً للمواد (٢٢) و(٢٢) مكرر (١١) من قانون تنظيم المناقصات والمزادات الصادر بالقانون رقم: (٨٩) لسنة ١٩٩٨م، ووفقاً للمواد (٤٤) و(٤٧) مكرر (٥٩) من قانون تنظيم العقود التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم: (١٨٢) لسنة ٢٠١٨م، وذلك تفادياً لازدواجية صرف التعويضات، ويقع مخالفًا للقانون المذكور كل اتفاق يخالف ذلك.
 - يتلزم الجهات الخاضعة للقانون المذكور (٨٤) لسنة ٢٠١٧م. الفعل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢م بخصم فروق الأسعار التي تم صرفها للمنتظر خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/١ م وطوال مدة تنفيذ العقد، وذلك من قيمة التعويضات التي يتم حسابها.
 - يتلزم الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور بأن تتخذ ما يلزم من إجراءات لضمان عدم تأخير صرف قيمة نسب التعويضات عن يوماً من تاريخ تقديم المطالبة.
 - ويُشري كل جهة من الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور دراسة وتحديد قيمة التعويضات المستحقة للمنتظر معها وفقاً للتعرفات والمعدلة والقواعد الآتية:

أولاً: التعريفات:

 - نسبة التعويض:** النسبة المقرحة من اللجنة العليا للتعويضات والمعتمدة من مجلس الوزراء.
 - فروق الأسعار: البنود** أو مكوناتها الخاضعة للتعديل التي تحددها الخاضعة لأحكام القانون المذكور بمستندات الطرح (إن وجدت).
 - قيمة التعويض:** المبلغ المستحق للمنتظر نتيجة الزيادة في أسعار بنود العقد.
 - ثانياً: المعدلة:** يتم حساب قيمة التعويضات المستحقة للمنتظر وفقاً للمعايير التالية:
 - قيمة التعويض =** إجمالي قيمة الأعمال المنفذة على الطبيعة خلال الفترة محل الطلب \times نسبة التعويض - [قيمة ما تم صرفه نتيجة تطبيق معايير فروق الأسعار + قيمة نسبة الدفعة المقدمة أو الدفع المقدم] إن وجدت وعن ذات الفترة، مع مراجعة أن خصم الدفعة المقدمة ينتهي باستئصال قيمتها بالكامل من أي مستحقات مالية تم صرفها نظير التنفيذ.
 - ثالثاً: قواعد المحاسبة على التعويضات:**
 - (١) تصرف قيمة المستخلص المعتمد في المواعيد المحددة وفقاً لأسعار العقد دون انتظار تطبيق معايير نسبة التعويضات.
 - (٢) يُحاسب المنتظر على التعويضات كل ثلاثة أشهر.
 - (٣) يكون حساب التعويضات لكل مستخلص على جده، وتحسب قيمة التعويض من تاريخ استحقاق التعويض وحتى تاريخ المستخلص.
 - (٤) لا تسرى معايير التعويضات وقواعد تطبيقها في الحالات الآتية:**
 - (١) العقود التي لا يُقم المنتظر فيها طلبات بشأن التعويض عنها.

(ب) الأعمال التي يتاخر فيها المتعاقدين عن التنفيذ لسبل يرجع إلى ارادة المتعاقدين، بحيث لم تتم الجهة المتعاقدة بعد مدة تنفيذ العقد، وإذا قامت الجهة المتعاقدة بعد مدة تنفيذ العقد ووافقت السلطة المختصة على إعفاء المتعاقدين من غرامه (مقابل) التأثير عن الفترة محل العذر، فتسرى مغادلة التعويضات وقواعد تطبيقها على تلك الفترة.

(ج) البنود المتجاوزة بنسبة ١٢٥٪ من كميات أو حجم العقد أو البنود المستجدة، واللتان يتم إسنادهما طبقاً للقانون المطبق أو اللوائح المنظمة لذلك، والمفترض بشرط دراسة الأسعار حال المحاسبة على تلك البنود، ويتعين خصمها قبل حساب قيمة التعويض.

(٥) بالنسبة للعقود المسندة إلى المتعاقدين، والتي استمر تنفيذها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/١ وحتى ٢٠٢٣/١/٣١ تتضمن شروط الطرح عناصر التكلفة الخاصة للتعديل كون مدة التنفيذ أقل من ستة أشهر، وكذلك لم يتضمن عطاء المقاول تحديداً لمعاملات تمثل أوزان عناصر التكلفة، فإن المتعاقد يستحق التعويض عن الأضرار التي حاقت بالمتعاقد خلال الفترة محل سريان هذه الأسس وذلك الضوابط من حيث الزمان، وحتى تاريخ نهوض التعاقد طبقاً للمعاهدة الآتية:

قيمة التعويض = إجمالي قيمة الأعمال المتفق عليها طبقاً للطبيعة خلال الفترة محل الطلب × نسبة التعويض - قيمة نسبة الدفع المقدمة أو الدفع المPCM إن وجدت وعن ذات الفترة، مع مراعاة أن خصم الدفعة المقدمة ينتهي باستئنال قيمتها بالكامل من أي مستحقات مالية تم صرفها نظير التنفيذ.

(١) بالنسبة للخدمات الاستشارية الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لأعمال المقاولات، فيتم حساب قيمة التعييضات المستحقة للتعاقدين بحسب أسلوب المحاسبة المتفق عليه بين الطرفين، وذلك وفقاً لما يلي:

(٤) في حالة اتفاق الطرفين على اختيار أسلوب "النسبة من إجمالي قيمة المشروع" للتحاسب، فيتم حساب قيمة التعيضات عن طريق تطبيق نسبة الإشراف على مبلغ التعيضات عن حجم الأعمال في نفس الفترة.

(ب) حالة اتفاق الطرفين على اتخاذ أسلوب "القيمة المقطوعة" المحاسبية، فتم حساب قيمة التعييرات عن طريق تحويل القيمة المقطوعة إلى نسبة من حجم الأعمال، ثم يتم تطبيق نسبة الإشراف على مبلغ التعييرات عن حجم الأعمال في نفس الفترة.

٠ ولا يجوز نظر طلب المتعاقدين صرف قيمة سبب التعويض المخصوص عليهم في الحالات الآتية:-
 (٤) إذا كان العقد محل طلب التعويض محلًا لثمة مخالفات قضائية أو تحكمية منظورة أمام القضاء أو هنالك تحكيم، وطوال فترة تداول تلك المخالفات، وحتى تاريخ الفصل فيها.

(ب) إذا كانت الجهة الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه بقصد دراسة سحب الاعمال او فسخ التعاقد الناشئ عن اخلال المتعاقدين بأى شرط من شروط العقد او اهمله او أغفله القيم باحد التزاماته المقررة لأسباب ترجع الى إرادته، وظواه فترة تلك الدراسة، وحتى تاريخ صدور نتائج قرار في هذا الشأن.

٦) إذا ثبت أن المتعاقدين استعملوا صرف قيمة نسب التعويضات المنصوص عليها في هذا القانون في الحالات الآتية:-

(ب) إذا أفلس المتعاقدين أو أحسر.

(ج) إذا أصدرت الجهة المتعاقدة قراراً بسحب الأعمال أو بفسخ العقد أو التنفيذ على حساب المتعاقد أو شطبه، مالم يكن السحب أو الفسخ أو التنفيذ على الحساب أو الشطب ناتج عن الحالة الاقتصادية خلال الفترة محل سريان هذه الأسس وتلك الضوابط من حيث الزمان.

سادساً: ضوابط عامة:-

- ٦- يجب على الجهات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه وهذه الأسس وتلك الضوابط المتفاوضة إبلاغ مصلحة الضرائب المصرية عن كافة التعويضات التي تصرف للمتفاقع بمجرد صرفها.
 - ٧- ينطر وزارة المالية ببيان ربع سنوي عن كافة التعويضات التي صرفتها الجهات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه وهذه الأسس وتلك الضوابط خلال كل فترة ثلاثة شهور شاملًا طرفي التعاقد وقيمه ومصدر التمويل (محلي - أجنبي) والجهة التي تم الترسية عليها أو الإسناد لها، مع تحديد ما إذا كانت من المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو غيرها من الشركات والمنشآت وأسلوب الصرف (فوري - على أقساط)، ويتم هذا الإخطار على النماذج التي تصدرها الوزارة بعد مراجعتها واعتمادها من المسئول المختص وختتها بخاتم الجهة المنصوص عليها في المادة: (الأولى) من قانون التعويضات، والتي يسري عليها أحكام هذا القانون.
 - ٨- يجب على ممثلى وزارة المالية والمسؤولين الماليين بالوحدات الحسابية في الجهات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه وهذه الأسس وتلك الضوابط قبل صرف نسب التعويضات التتحقق من تحصيل أو سداد جميع مستحقات الخزانة العامة من ضرائب ودمغات ورسوم مجركية وضريبية القيمة المضافة والتامينات الاجتماعية وغرامات التأخير وغيرها من المستحقات الواجبة السداد وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لذلك.
 - ٩- تتولى الأمانة الفنية للجنة العليا للتعويضات المشكلة بموجب قرار السيد أ.د. م. وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم: (١٦٩) لسنة ٢٠١٧ م مهام الرد كافة الاستفسارات الواردة من الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢ م.
 - ١٠- على أن تعم هذه الضوابط وتلك الأسس على كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة المعدل بموجب القانون رقم: (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢ م، وذلك حال اعتمادها من مجلس الوزراء، وتكون ملزمة لها.

هذا وقد تبين للأمانة الفنية المعاونة للجنة العليا للتمويلات عدم وجود مماثلة موضوعات أخرى تستوجب البحث أو الدراسة أو المناقشة، وعلى ذلك فقد أقبل المقرر عقب إثبات ما تقدم، وعليه جرى التقييم من جميع السادة أعضاء الأمانة الفنية.

مرفق رقم: (١)

لابصر تعاويضات

السيد/..... (السلطة المختصة بالجهة المنصوص عليها في المادة رقم: (١) من قانون التعويضات، والتي يسري عليها أحكام هذا القانون أو المفوض قانوناً) تحيي طيبة وبعد،،،

بيانات مقدم طلب صرف التعويض:

- | | |
|-------|---|
| | اسم الشركة / المقاول / المورد / مقام الخدمة المتعاقدة / المتعاقد: |
| | - الشكل القانوني:..... |
| | - الاسم الثالثي للممثل القانوني:..... |
| | - الجنسية:..... |
| | - تاريخميلاد:...../.....م |
| | - سجل مدنى:..... |
| | - العمل الحالى:.....م |
| | - سجل مدنى:..... |
| | - جواز سفر رقم:..... |
| | - تاريخ الإصدار:...../.....م |
| | - سند التأثيل:..... |
| | - العملية محل التعاقد:..... |
| | - الأسم الثالثي للمفوض بالتوقيع نيابة عن الشركة المتعاقدة:..... |
| | - الجنسية:..... |
| | - تاريخميلاد:...../.....م |
| | - سجل مدنى:..... |
| | - العمل الحالى:.....م |
| | - سجل مدنى:..... |
| | - جواز سفر رقم:..... |
| | - تاريخ الإصدار:...../.....م |
| | - نوع سند التقويض:..... |
| | - تاريخ الإصدار:...../.....م |
| | - مكتب:..... |
| | - سجل تجاري رقم:..... |
| | - تاريخ الإصدار:...../.....م |
| | - بطاقة ضريبية رقم:..... |
| | - تاريخ الإصدار:...../.....م |
| | - ملف ضريبي رقم:..... |
| | - مأمورية ضرائب:..... |
| | - عنوان المراسلة:..... |
| | - تليفون رقم:..... |
| | - فاكس رقم:..... |
| | - البريد الإلكتروني:..... |
| | - محمول رقم:..... |
| | * بيانات العملية محل طلب صرف التعويض:..... |

وصف المنشرو:

- تاريخ فتح المظاريف الفنية: / م - تاريخ التعاقد بالأسلوب الاتفاق المباشر: / م
- تاريخ البت الفني: / م - تاريخ البت المالي: / م
- رقم أمر الاستناد: (السنة) / م - تاريخ أمر صدور الإسناد: / م
- قيمة الأعمال: (جيبي، فقط) (جيبياً لا غير).
- تاريخ تحرير العقد: / م - تاريخ بدء تنفيذ الأعمال: / م
- إجمالي مدة تنفيذ الأعمال طبقاً للتعاقد وكراسة الشروط والمواصفات: تبدأ من
- تاريخ النهاي المقرر: / م - تاريخ النهاي المعدل: / م
- نسبة التنفيذ العيني حتى تاريخ الطلب: % - نسبة التنفيذ المالي حتى تاريخ الطلب: %

مهمه لادعوه وحضره واعتمده من السلطة المختصة، وصرفه فور إقرار المصرف من مجلس الوزراء، وذلك عن الفترة من تاريخ:/...../.....، وحتى تاريخ:/...../.....، فيما يخص الأعمال التي تم تفيذه فعلاً خلال تلك الفترة.

بيانات الأعمال المنفذة محل طلب صرف التعويض:

- (1)
..... (2)
..... (3)

بيان بالمستخلصات / الفواتير المعتمدة محل طلب صرف التعويض:

- (١) المستخلص / الفاتورة رقم:، المعتمد من السلطة المختصة بتاريخ:/.....م.

٢٠١٣ء۔ پبل بوجے اصرار ادی حاوی باسریہ / بالمعاوی / بالمورڈ / بمقدم الحمدہ جر

- (١)
(٢)
(٣)
* بيان بأوجه التأثير على الاقتصاد، للعقد محل طلب صرف التعويض؛

• القيمة التي تقدرها الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة بشأن طلب صرف التعويض

- بيان كيفية حساب قيمة التعويضات المقدرة من الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة: بمبلغ وقدره: جنيه، فقط جنيهها مصرية لا غير.

مرفق رقم: (٢)
موج التعميد رقم: (١)

المُتعهَّد بما فِيهِ

حريراً في / / م

رقم سند التوكيل أو التفویض:
التوقيع /

مَوْجَ الْتَّعْهِدِ رَقْمٌ: (٢) مَرْفَقُ رَقْمٍ: (٣)

.....	- الرقم القومي:	- أتعهد أنا /
- تاريخ الميلاد:	- الجنسية:	-
- سجل مدنى:	- الرقم القومى:	-
- العمل الحالى:	- تاريخ الإصدار:	/	- تاریخ الإصدار:
- سجل مدنى:	- جواز سفر رقم:	- جواز سفر رقم:
.....	- تاريخ الإصدار:	/	- تاريخ الإصدار:
.....	بصفتي الممثل القانوني عن الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة:	بموجب
.....	- تاريخ الإصدار:	/	- تاريخ الإصدار:
- مكتب:	- سجل تجاري رقم:	- سجل تجاري رقم:
.....	- تاريخ الإصدار:	/	- تاريخ الإصدار:
- تاريخ الإصدار:	- بطاقة ضريبة رقم:	- بطاقة ضريبة رقم:
- ملف ضريبي رقم:	- مأمورية ضرائب:	- مأمورية ضرائب:
.....	- عنوان المراسلة:	- عنوان المراسلة:
- فاكس رقم :	- تليفون رقم :	- تليفون رقم :
.....	- محمول رقم :	- محمول رقم :
.....	البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:
.....	المقاول / المورد / مقدم الخدمة التي أمتلأها تعتبر بمثابة توسيع ودية للمطالبة المقدمة منه / منها بشأن التعويض المزعزع من	النحو التي حافت بها والناشرة عن الأسباب المنصوص عليها في الأسس والضوابط الصادرة بموجب موافقة مجلس الوزراء، وفى القانون رقم: (٨٤) لسنة ٢٠١٧ الصادر بشأن التعويضات فى عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة المعدل بما فى
.....	النحو (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢ محل طلب التعويض عن الفترة من / / و حتى تاريخ / /	النحو (١٧٣) لسنة ٢٠٢٢ محل طلب التعويض عن الفترة من / / و حتى تاريخ / /
.....	المسئلة من إلى الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة	المسئلة من إلى الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة
الإسناد رقم: (.....) الصادر بتاريخ / /, والغير يشأنها التعاقد المورخ فى / /, ويعتبره	الإسناد رقم: (.....) الصادر بتاريخ / /, والغير يشأنها التعاقد المورخ فى / /, ويعتبره	الإسناد رقم: (.....) الصادر بتاريخ / /, والغير يشأنها التعاقد المورخ فى / /, ويعتبره	الإسناد رقم: (.....) الصادر بتاريخ / /, والغير يشأنها التعاقد المورخ فى / /, ويعتبره
المدة، وذلك حال صرف الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة لقيمة التعويض الذى تتعهد السلطة المختصة، وبعد مجلس الوزراء.	المدة، وذلك حال صرف الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة لقيمة التعويض الذى تتعهد السلطة المختصة، وبعد مجلس الوزراء.	المدة، وذلك حال صرف الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة لقيمة التعويض الذى تتعهد السلطة المختصة، وبعد مجلس الوزراء.	المدة، وذلك حال صرف الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة لقيمة التعويض الذى تتعهد السلطة المختصة، وبعد مجلس الوزراء.

هذا إفراط منا بذلك ،،،

• 100 •

تحريراً في / / م

ختام شعار الشركة / المقاول / المورد / مقدم الخدمة مقدمة الطلب

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٧٠٩ - ٢٠٢٢/٣/٨ - ٢٥٨٢٠

